ملخص ما جاء بندوة "إطلاق تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١٤ـ ٢٠١٥ في مصر"

الأربعاء الموافق ٣ سبتمبر ٢٠١٤ بمقر المركز المصري للدراسات الاقتصادية

معالي الدكتور **أشرف العربي**، وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
الدكتورة **أمنية حلمي**، مدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية
السيد **سيف الله فهمي**، رئيس مجلس الإدارة، المجلس الوطني المصري للتنافسية
الدكتور **محمد تيمور**، نائب رئيس مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية
السيد **شريف الديواني**، المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية

١- النتائج المتعلقة بمصر في تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤ـ ٢٠١٥

كشف التقرير عن الآتي:

- ثبات مؤشر التنافسية الذي حققته مصر ليستمر مساويا للعام السابق عند ٣,٦ نقطة
- تراجع ترتيب مصر مركزا واحدا في مؤشر التنافسية العالمي حيث احتلت المرتبة ١١٩عالميا من بين ١٤٤ دولة مدرجة في مؤشر التنافسية
- تحسن ترتيب مصر في مؤشر محفزات الكفاءة بينما انخفض ترتيبها في مؤشري المتطلبات الأساسية وعوامل تطور الأعمال والابتكار
- وعلى المستوى الإقليمي، انخفض أداء مصر في معظم الركائز بالمقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أداء مصر مقارنة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

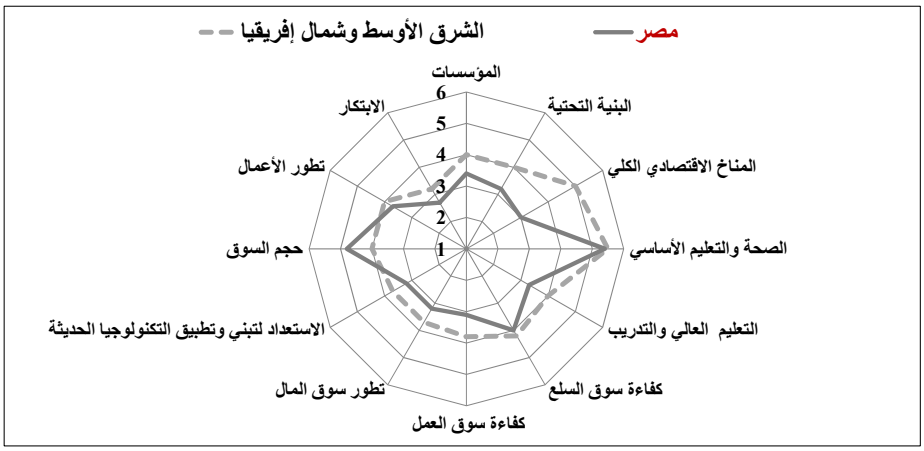

وأشار التقرير إلى أن أبرز المؤشرات التي شهدت فيها مصر تحسنا مقارنة بالعام الماضي هي مؤشر الرشاوى والمدفوعات غير الرسمية، في حين أن أبرز المؤشرات التي شهدت فيها مصر تراجعا هي مؤشر حماية المستثمر.

ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي

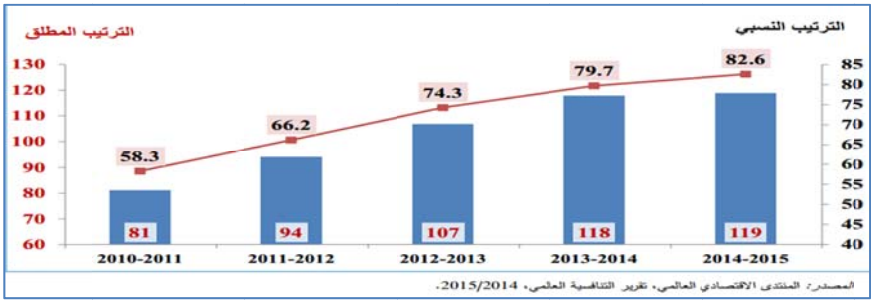

٢- بعض النتائج المستخلصة من العرض التقديمي بالندوة:

- لو قامت مصر بتحسين أدائها في مؤشر "المتطلبات الأساسية" ليتطابق مع نظيره في أحد أفضل البلدان العربية أداء حاليا وهي الأردن، لشهدت البلاد زيادة في درجة التنافسية العالمية المحرزة في المؤشر من ٣,٦٠ إلى ٣,٩٣ ولقفز ترتيبها من ١١٩ حاليا إلى ٩٠.
- لو قامت مصر بتحسين أدائها في مؤشر "محفزات الكفاءة" ليتطابق مع نظيره في أحد أفضل البلدان العربية أداء وهي الأردن، لشهدت البلاد زيادة في درجة التنافسية العالمية المحرزة في المؤشر من ٣,٦٠ إلى ٣,٨٦ ولقفز ترتيبها من ١١٩ حاليا إلى ٩٦.
- لو قامت مصر بتحسين أدائها في مؤشر "المتطلبات الأساسية" بحيث يتطابق مع نظيره في أفضل البلدان العربية أداء وهي الإمارات العربية المتحدة، لشهدت البلاد زيادة في درجة التنافسية العالمية المحرزة في المؤشر من ٣,٦٠ إلى ٤,٦٠ ولقفز ترتيبها من ١١٩ حاليا إلى ٣٤.

٣- مستقبل التنمية في مصر وركائز التنافسية

- تُصنف مصر ضمن مجموعة الاقتصادات المعتمدة على الكفاءة، وعليه فإن تحسين التنافسية يستلزم تركيز الإصلاحات في مجالات التعليم والتدريب وزيادة القدرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة.
- لا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية بدون إصلاح الاختلالات الاقتصادية الكلية، لا سيما عجز الموازنة وتفاقم الدين العام والضغوط التضخمية المستمرة.

٤- ضرورة الإسراع في إصلاح الاختلال الإداري

تعد قضية الإصلاح الإداري من أهم القضايا المطروحة على أجندة الإصلاح في مصر. فالفساد والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات من العوامل التي تؤثر علي التنافسية بشكل كبير.

٥- التعليم وقضية المياه وملف الطاقة

تعد هذه القضايا من الأولويات التي تولي لها الحكومة أهمية خاصة وسوف تكون لها أثر إيجابي هام على ارتفاع تنافسية الاقتصاد المصري.